

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الخميس
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY

١٦ نوفمبر ١٩٩٠

UNISA

الرئيس: السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.16
13 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56388 ١٥١٧ز(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)
 (A/45/3, A/45/74; A/45/185-E/1990/48, A/45/256-E/1990/58, A/45/257-E/1990/61,
 A/45/277 et Add.1-E/1990/77; A/45/278 et Corr.1; A/45/292-E/1990/82; A/45/303,
 A/45/327; A/45/329; A/45/336-S/21385; A/45/338-E/1990/103, A/45/342-E/1990/102,
 A/45/381-E/1990/118; A/45/584, A/45/598; A/C.2/45/3; A/C.2/45/L.2*, A/C.2/45/L.3,
 E/1990/91, E/1990/94, E/1990/96)

١ - السيد دورجفوثون (منغوليا) : قال إن الأحداث التاريخية التي تجري في أوروبا الشرقية ومنغوليا بوجه خاص والترابط المتزايد بين البلدان أمور تعطي الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية عملية متزايدة الاتساع في حل المشاكل الاقتصادية العالمية الأكثر إلحاحا ، وهذا ما تدل عليه نتائج دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩٠ . ومن أهم هذه النتائج القراران بشأن تنفيذ الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (E/RES/1990/54) ودور الأمم المتحدة في تعيين التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها والتنبؤ بها ففي وقت مبكر (E/RES/1990/52) والمقرر المتعلق بتعزيز التعاون المتعدد الاطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية (E/DEC/1990/263) . إن القرار الخاص بانعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/RES/1990/69) والقرار الخاص باجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي الرفيع المستوى في عام ١٩٩١ (E/RES/1990/68) ينبغي أن يعطيا أيضا زخما جديدا للجهود التي يبذلها المجلس لحل أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية العالمية .

٢ - ويجب الاشارة بالاهتمام المتزايد الذي يولييه المجلس الى الاستفادة من الموارد البشرية وتشجيع دور المشاريع في التنمية الاقتصادية الوطنية . إن تقرير الامين العام عن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية (A/45/292) يتضمن معلومات مفيدة للغاية في هذا الصدد . كما تجدر الاشارة الى أن الاهداف الجديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لمنغوليا تسير في نفس الاتجاه .

٣ - وقال إن من المشجع ملاحظة أن المجلس قد أجرى في دورته الاخيرة مناقشات موسعة حول المشاكل المتعلقة بالبيئة والتي تهدد بقاء الانسانية . إن حكومة منغوليا تعلق أهمية كبرى على توسيع نطاق التعاون الدولي في هذا المجال وترجو بخاصة المشاركة في الأنشطة المتعددة الاطراف والإقليمية التي سوف تنظم في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية .

(السيد دورجفوتون، منغوليا)

٤ - وأضاف قائلاً إن منغوليا كثيراً ما تعاني من الكوارث الطبيعية البالغة الخطورة . وتتأثر زراعتها سنوياً بالجفاف وبالحرائق التي تدمر عشرات الآلاف من الهكتارات من الغابات ومئات الآلاف من الهكتارات من المراعي . وهذا هو السبب في أن حكومة منغوليا تنوي تعزيز التعاون التقني وتبادل المعلومات مع جميع أعضاء المجتمع الدولي بما في ذلك جاراتها المباشرين ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبخاصة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث . وفضلاً عن ذلك ، فإن منغوليا وهي بلد نام غير ساحلي ، تعاني إلى حد بعيد من عدم الوصول إلى البحار وإلى الأسواق العالمية وكذلك من نقص الهياكل الأساسية في مجالات النقل والاتصالات وهو ما يحد من اندماجها في المبادلات التجارية مع بلدان آسيا والمحيط الهادئ الأخرى . وفي هذا الصدد ، فإنها تود استعراض اهتمام اللجنة الثانية إلى ضرورة أن يتم في إطار منظومة الأمم المتحدة إنشاء آلية خاصة تعنى بالمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية وهي ضرورة أكدها مرة أخرى رئيس وزراء منغوليا في أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي .

٥ - السيد فينييرا (تشيكوسلوفاكيا) : قال إن العلاقات الاقتصادية الدولية تسيير الآن تحت شعار الانفتاح وذلك نتيجة للقضاء على الحواجز غير الاقتصادية التي كانت تحد من التعاون الدولي في هذا المجال . إن الخبرة الضخمة العلمية والتقنية التي تجمعت والتي سوف يتسنى الحصول عليها بحرية من شأنها أن تسمح للأمم المتحدة بإيجاد الظروف الملائمة لحل المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والإنسانية جمعاء .

٦ - وفضلاً عن ذلك ، فقد تم في المنظمة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ أساسيين ينص أحدهما على أن كل بلد مسؤول ذاتياً عن تنميته الاقتصادية وينص الآخر على أن المجتمع الدولي بأسره مسؤول عن مناخ الاقتصاد الكلي اللازم لتعاون اقتصادي سليم . إن هذا التوافق في الآراء قد أعرب عنه بخاصة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بعقد اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي الرفيع المستوى في عام ١٩٩١ (E/RES/1990/68) يُعنى بتحليل أنماط الاقتصاد والسياسات المالية والاستثمارات في سياق التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب ونتائجها على البلدان النامية .

٧ - وقد اعتمد المجلس أيضاً في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ مقررات أخرى باللغة الإنجليزية تتعلق بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية

(السيد فينيرا ، تشيكوسلوفاكيا)

(E/DEC/1990/263) ودور الأمم المتحدة في تعيين التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها والتنبؤ بها في وقت مبكر (E/RES/1990/52) . والواقع أن من المهم إلى حد بعيد بالنسبة للعديد من البلدان ومن بينها تشيكوسلوفاكيا الوصول إلى تحليلات تنبؤية لمختلف العمليات الاقتصادية الحالية .

٨ - وأضاف قائلاً إن التعاون الاقتصادي الإقليمي يشكل بعدا بالغ الأهمية في التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنها اللجنة الاقتصادية لأوروبا تظلع بدور هام في هذا المجال . ومن الضروري ، على أية حال ، إعادة تشكيل أعمال هذه اللجنة لتحسين فعاليتها في إطار القارة الأوروبية . إن المؤسسات دون الإقليمية تظلع أيضا بدور في هذا المجال ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا التي تعمل بنشاط من أجل اندماجها في أوروبا ، تكشف تعاونها مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وغيرها .

٩ - وأضاف قائلاً إن الإعلان الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة يعرب عن رغبة المجتمع الدولي في إنعاش النمو الاقتصادي وبخاصة في البلدان النامية . ويتسم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي وإطراد التنمية في تلك البلدان (E/RES/1990/56) بأهمية بالغة أيضا في هذا المجال . إن تشجيع تنظيم المشاريع والأسواق التنافسية يتفق أيضا مع المفهوم السليم للتنمية الاقتصادية . وهذا وحده هو الذي سوف يسمح بزيادة فعالية الاقتصادات الوطنية وقدرتها على التكيف .

١٠ - إن أعمال مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية مفيدة للغاية وتسعى تشيكوسلوفاكيا إلى زيادة مشاوراتها مع هذا المركز بغية الحصول بوجه خاص على معلومات بشأن التشريع الممكن تطبيقه على الشركات عبر الوطنية في مختلف البلدان وكذلك بشأن المسائل الضريبية .

١١ - وقال إن الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك المناقشات التي جرت في اللجنة الثانية قد ألفت الضوء على الأهمية الحاسمة للاقتصاد السوقي والديمقراطية وتعدد الأحزاب السياسية وحماية حقوق الإنسان بالنسبة لصون وتعزيز النمو الاقتصادي السليم .

١٢ - السيد طيب (المملكة العربية السعودية) : قال إن قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ قد نص على احترام الحق السيادي لكل شعب من الشعوب في التصرف في ثرواته وموارده الطبيعية وأعلن أن خرق هذا الحق يتنافى مع روح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعرقل التنمية والتعاون الدولي ومبادئ السلم . وعلى هذا الأساس اتخذ قرار الجمعية العامة ١٦١/٣٢ الذي أكد على حق الدول والشعوب العربية والشعب العربي الذي تخضع أراضيه للاحتلال الاسرائيلي في السيادة الكاملة على جميع مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، وأكد من جديد أن جميع الإجراءات التي تتخذها اسرائيل لاستغلال هذه الموارد والأنشطة الاقتصادية اجراءات غير شرعية .

١٣ - وقال إن الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تخضع لسياسة إرهاب واستيطان صعدها سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة وذلك بغية إحباط الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لتأمين تنميتهم بوسائلهم الذاتية .

١٤ - وقال إن الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في هذا المدد قد أشير إليها في الفقرات من ٣ الى ٥ من تقرير الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/1266) .

١٥ - وأضاف قائلاً إن الممارسات الاقتصادية قد أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة تدهورا ملحوظا في السنوات الأخيرة . ففي عام ١٩٨٨ انخفض حجم الاستثمارات بما يزيد على ٣٠ في المائة في الضفة الغربية و ١٣ في المائة في قطاع غزة . كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٩ عنه في عام ١٩٨٨ . ومنذ بدأت الانتفاضة انخفضت دخول الاسر المعيشية بنسبة ٥٠ في المائة نتيجة انخفاض الاجور بينما ارتفعت الاسعار بنسبة ٣٠ في المائة عام ١٩٨٩ . ومن ثم فإن من الضروري أن يساعد المجتمع الدولي الشعب الفلسطيني لمواجهة التحديات الاسرائيلية الرامية إلى عرقلة جهوده الانمائية . ويجب أيضا الاعتراف بأن الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو لها نشاط ملحوظ في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتلبي بصورة منظمة طلبات المساعدة الطارئة للشعب الفلسطيني رغم العقبات التي تفرضها السلطات الاسرائيلية بحجة أن أنشطتها تتعارض والمصالح الاقتصادية الاسرائيلية .

١٦ - إن القضية الجوهرية في تطوير الاقتصاد الفلسطيني تكمن في سيادة الفلسطينيين الدائمة على مواردهم الطبيعية . فقد استولت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ على جميع

(السيد طيب ، المملكة العربية السعودية)

الموارد المائية في المنطقة سواء كانت مخصصة للزراعة أو لاستهلاك الاسر المعيشية ، ولم يعد بوسع السكان الفلسطينيين الحصول إلا على ١٧ في المائة فقط من هذه الموارد في حين تسيطر المستعمرات الاسرائيلية على ٢٠ في المائة منها إن هذه السياسة التمييزية تشكل عائقا أساسيا في سبيل تنمية الزراعة الفلسطينية .

١٧ - وقال إن السلطات الاسرائيلية صادرت قبل عام ١٩٨٧ ما يزيد على ٥٠ في المائة من الاراضي الفلسطينية . وفي نهاية عام ١٩٨٠ أقامت ١٢٨ مستوطنة . كما أنشأت ١١٧ مستوطنة جديدة في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧ . وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ صادرت حوالي ٩٩ ٠٠٠ دونم من الاراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة أي ما يعادل ١,٧ في المائة من إجمالي مساحة الاراضي المحتلة في الوقت الذي دمرت فيه حوالي ١ ٥٧٦ منزلا فلسطينيا وأغلقت ٦٧٥ بيتا آخر من قبيل العقوبة الجماعية على الشعب الفلسطيني . وتقدر الاحتياجات الاجمالية من المساكن لسكان الاراضي المحتلة بـ ١٥ ٠٠٠ وحدة سكنية .

١٨ - وعلى الرغم من الممارسات الاسرائيلية فإن الشعب الفلسطيني يواصل التقدم نحو الاكتفاء الذاتي . واسرائيل التي تفهم هذا تحاول قمع الانتفاضة باتخاذ تدابير تؤثر على الزراعة مثل تدمير المحاصيل والاجراءات الادارية التي تؤخر تسويق المنتجات الزراعية واقتلاع آلاف الاشجار ومنها اشجار الفاكهة وأشجار الزيتون ، ورش المزارع بالمواد الكيميائية السامة ورفع أسعار البذور والاسمدة .

١٩ - إن التوصيات الواردة في تقرير الاونكتاد تعد توصيات هامة في هذا الصدد وبخاصة ما يتعلق منها بدور الدول والمنظمات الدولية لأنها قد تسهم في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني . وفي هذا الصدد فإن صادرات الاراضي المحتلة الى الدول الاوروبية عامل مهم ومنشط في تنمية الاقتصاد الفلسطيني . إن الامم المتحدة يجب عليها أن تعمل على ايمال مساعدتها الى الشعب الفلسطيني لتحقيق التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة .

٢٠ - السيد ميسلي (اليمن) : قال إن التغييرات الهامة التي شهدتها المسرح السياسي لم تؤد الى أية تغييرات على الصعيد الاقتصادي . وإن اليمن تعلق أهمية كبرى على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد الهيئة التي عهد اليها الميثاق بتحقيق المشاريع الكبرى في المجال الاقتصادي . ويرجى أن تسمح روح التعاون الجديدة والحوار بالتغلب على الهوة التي ما زالت تفصل بين البلدان .

(السيد ميسلي ، اليمن)

٢١ - وقال إن المجلس قد أحرز تقدما كبيرا في أعماله المتعلقة بالمسائل الاجرائية بيد أن من الضروري في الوقت الحالي أن يركز أعماله بصورة متزايدة على المسائل الأساسية الفعلية . ومما يدعو الى الارتياح ملاحظة اتخاذ المجلس في دورته الثانية لعام ١٩٩٠ العديد من القرارات بتوافق الآراء ومن بينها القرار الخاص بتقديم المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث (E/RES/1990/63) والقرار المعني باللاجئين والمشردين والعائدين (E/RES/1990/78) الذي يبرهن على نزعة انسانية حقيقية .

٢٢ - وقال إن السلم لم يسد بعد مع الأسف في العالم حيث ما زالت توجد العديد من مناطق النزاع . وهذا هو السبب في أن اليمن مثلها في ذلك مثل المملكة العربية السعودية تود بشدة أن يُؤخذ في الاعتبار القراران المتعلقان بالممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى (E/RES/1990/53) وتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (E/RES/1990/59) وأن يؤدي تنفيذها الى نتائج واقعية وملموسة .

٢٣ - السيد يوهوا نونغ (الصين) : قال إن العديد من البلدان النامية قد أعربت عن قلقها العميق في الدورة الاخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من جراء الاثار السلبية التي قد تترتب عن تطور العلاقات بين الشرق والغرب على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية بصفة عامة وعلى التحركات المالية بوجه خاص . والواقع أن نمو البلدان النامية محدود بشكل بالغ منذ أوائل الثمانينات كما أصبحت حالتها الاقتصادية غير مستقرة الى حد بعيد ، وزادت الهوة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو . وإذا كان اقتصاد البلدان النامية التي يمثل سكانها أربعة أخماس مجموع سكان العالم ما زال يعاني منذ فترة طويلة من الركود فإن الاقتصاد العالمي في مجموعه لن يتمكن من الحفاظ على نمو سليم وقابل للإدامة . إن إنعاش اقتصاد البلدان النامية يجب أن يكون إحدى الاولويات في البرنامج الاقتصادي الدولي ، وتطور العلاقات بين الشرق والغرب لا ينبغي إطلاقا أن يحول انتباه المجتمع الدولي عن هذه المسألة . ولذلك فإنه يرجى أن تتم في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سوف يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩١ دراسة هذه المسألة بتمعق والاعراب عن مقترحات واقعية بشأن الوسائل التي من شأنها أن تؤدي الى تفادي الاثار السلبية للتطور الاخير في العلاقات بين الشرق والغرب على البلدان النامية .

(السيد يوهوا نونغ ، الصين)

٢٤ - فضلا عن ذلك فإن من الضروري تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى له التكيف من الحالة الجديدة ومواجهة تحديات التسمينات . إن تنفيذ قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ قد سمح بإحراز بعض التقدم وإن كان ينبغي اتخاذ تدابير اضافية لتعزيز مهام المجلس . ويرجى في هذا الصدد أن يشترك في اجتماعات المجلس عدد أكبر من رؤساء الامانات العامة والمؤسسات وهيئات الأمم المتحدة . إن جميع التدابير الرامية الى ضمان تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تتفق بدقة والاحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

٢٥ - وقال إن الشركات عبر الوطنية تفضل بدور متزايد الاهمية في الاقتصاد العالمي كما أن وضع مدونة السلوك وهي إحدى المهام الرئيسية المناطة بلجنة الشركات عبر الوطنية لا تستجيب فحسب لاهتمامات البلدان المستقبلية وإنما أيضا لاهتمامات البلدان التي توجد بها الشركات عبر الوطنية ذاتها . لقد تم بعد عشر سنوات من المفاوضات التوصل الى اتفاق بشأن معظم الاحكام وأحال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها الحالية نما يعكس حالة المفاوضات . وقال إنه يرجى تسوية المسائل التي ما زالت معلقة وأن وفده على استعداد للموافقة على اعتماد الجمعية العامة مشروع مدونة السلوك في دورتها الحالية .

٢٦ - السيد المبروك (الجمهورية العربية الليبية) : أشاد بالروح البناءة التي سادت في أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢٧ - وقال إن وفد الجمهورية العربية الليبية يرحب مع الارتياح باتخاذ القرار ٦١/١٩٩٠ بشأن مكافحة غزو الدودة اللولبية . وقال إن هذه الآفة يعرض وجودها حياة الإنسان والحيوان للخطر لا في بله فقط وإنما أيضا في افريقيا وفي بعض مناطق أوروبا المشرفة على البحر الابيض المتوسط . وأضاف قائلا إن بلده سعى جاهدا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول التي ساهمت في دعم برنامج استئصال هذه الدودة ومنع انتشارها . إلا أن التقنية اللازمة لاستئصال هذه الآفة لا تتوافر إلا لقلّة من الدول . وهي تقنية التعقيم الحشري . ويرجى من هذه الدول القليلة الحائزة على هذه التقنية التعاون مع الجهود الرامية الى القضاء على هذه الآفة .

٢٨ - وفيما يتعلق بالممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى (٥٣/١٩٩٠) ، قال إن وفده يؤيد هذا القرار . ثم

(السيد المبروك ، الجماهيرية
العربية الليبية)

اعرب عن أسفه لأن التقرير الذي طلبه المجلس في قراره ٨٦/١٩٨٩ لم يقدم بعد ، وقال إنه يأمل أن يتم تقديمه الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وقال إن النظام الصهيوني ما زال ماضيا في تحديه السافر للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة وفي حرمان الشعب الفلسطيني من سيادته على موارده الطبيعية . كما أنه ما زال يُمارس أعمال الطرد الجماعي وتشريد السكان الفلسطينيين وإقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بهدف تغيير البنية الديمغرافية . وقال إن وفده يدين مجددا هذه الممارسات ويؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني وحق الشعب العربي في الأراضي العربية المحتلة الاخرى غير القابل للتصرف وسيادته الدائمة على ثرواته الطبيعية وتوجه الجماهيرية العربية الليبية نداء الى المجتمع الدولي لوضع حد للاحتلال الصهيوني حتى يتسنى للشعب الفلسطيني العودة الى أرض أجداده وإقامة دولته المستقلة بها .

٢٩ - وذكر السيد المبروك في ختام كلمته أن بلده قد استضاف الاجتماع السادس عشر لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا وأشاد بالقرارات التي اتخذها هذا المؤتمر (انظر E/1990/84) . وقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد هذه القرارات بتوافق الآراء في دورته العادية الثانية . وقال إنه يرجو أن تحصل هذه القرارات على كل الدعم اللازم في أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

٣٠ - السيد ديو (الهند) : ذكّر بأن الهند قد استضافت المؤتمر العالمي المعنسي بمياه الشرب والمرافق الصحية خلال التسعينات الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٠ الى ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقال إن هذا الاجتماع الذي نظمه برنامج الامم المتحدة الإنمائي قد أشرفت عليه أيضا لجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة للتعاون الدولي لعقد الامم المتحدة الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية (١٩٨١-١٩٩٠) . وأضاف أن إعلان نيودلهي (A/C.2/40/3) قد اعتمده ٦٠٠ شخص اشتركوا في هذا المؤتمر وفدوا من ١١٥ بلدا .

٣١ - إن الاجتماع الذي عُقد في نيودلهي جاء في أعقاب العقد الذي بدأ بموجب إعلان مار ديل بلاتا عام ١٩٧٧ ، وقد سمح هذا الاجتماع بتقييم الخبرة التي اكتسبت في الثمانينات ووضع استراتيجيات جديدة . إن النتائج التي أحرزت تعد ايجابية في مجموعها وإن كان لم يستثن لأي بلد من البلدان النامية رغم الجهود الصادقة التي بذلت ضمان توفير مياه الشرب لجميع سكانه . وعلى أية حال فإن المهام التي تنتظر المجتمع

(السيد ديو ، الهند)

الدولي ما زالت بالغة الضخامة نظرا للزيادة السريعة في السكان واستمرار التلوث وتدهور موارد المياه .

٣٢ - وقال إنه يجب وفقا للمبادئ التوجيهية الأربعة الواردة في إعلان نيودلهي ضمان الإدارة المتكاملة لموارد المياه والغيايات وإصلاح المؤسسات وتشجيع إدارة الخدمات بواسطة المجتمعات المحلية واعتماد ممارسات مالية دقيقة .

٣٣ - وحث البلدان والهيئات على المساعدة في وضع خطط عمل لمياه الشرب والمرافق المحية تدرج فيها هذه المبادئ التوجيهية . وقال إن المياه الصالحة للشرب تعد احتياجا إنسانيا أساسيا كما أن الوصول إلى المياه يُعد شرطا أساسيا للصحة والانتاجية والتنمية . واختتم كلمته قائلا إن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من شأنه أن يؤدي إلى إحراز تقدم بالغ في هذا المجال خلال السنوات القادمة .

٣٤ - السيد أوربيارتير (شيلي) : قال إنه يوافق تماما على وجهات النظر التي أعرب عنها رئيس مجموعة الـ ٧٧ ويرى مثله أن التطور الجذري في العلاقات الدولية قد أوجد نوعا من القلق فيما يتعلق بمستقبل التعاون الدولي من أجل التنمية .

٣٥ - ومضى قائلا إن الميثاق يحدد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا مركزيا فيما يتعلق بأنشطة هيئات الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والإنساني . إلا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن حتى الآن من الاضطلاع تماما بولايته . وأضاف قائلا إننا إذا كنا نشيد بالمبادرات التي اتخذت من أجل تنشيط المجلس وبخاصة بناء على مبادرة مجموعة الـ ٧٧ ، وإذا كنا نرحب مع ارتياح بالمقترحات المقدمة من الأمين العام فإننا نلاحظ مع ذلك أنه مازال هناك الكثير الواجب عمله . وإذا كان إنهاء سياسة الكتل قد سمح للمنظمة بالاضطلاع من جديد على الصعيد السياسي بالدور المخصص لها فإن الدول الأعضاء لم تبرهن بعد على نفس الإرادة فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كنا نشاهد الآن إضفاء الطابع الإنساني على المجال السياسي فإننا نلاحظ أيضا نزع هذا الطابع الإنساني ذاته من المجال الاقتصادي .

٣٦ - وأضاف إن وفد شيلي على يقين بأن الوقت قد حان لإعادة التفكير بصورة كاملة في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه العناية حقا إلى ما يشكل بالاضافة إلى المسائل المتعلقة بالوثائق والترشيد لب اهتمامات المجتمع الدولي . ويجب أن نعترف

(السيد اوريبارتر ، شيلي)

كيف نستفيد من توافق الآراء الذي اتضح في أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة والمفاوضات المتعلقة بالاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع وأن نبرهن على الأقدام وعلى روح التجديد وأن نعيد التفكير في طرائق التفاوض التي تجاوزتها الأحداث . ويجب أيضا أن ندرس وسائل الحد من عدد القرارات حتى نركز الجهود فقط على الموضوعات الأساسية والموضوعات ذات البعد العالمي .

٣٧ - وقد يكون من المفيد أيضا في هذا الصدد الاستعانة بالخبرة التي اكتسبها مجلس الأمن ، وأن ينشأ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة تنفيذية أو جهاز تشاور غير الرسمي يتكون من أعضاء يتم اختيارهم وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي والسياسي العادل . يجتمع فيما بين الدورات العادية للمجلس لمواصلة تحليل المسائل ذات الأولوية ويكون بوسعه العمل في الحالات الطارئة . إن الحكومة الديمقراطية لجمهورية شيلي تأمل أن يصبح في وسعها ابتداء من العام القادم تقديم مساهمتها الى المجلس في هذا الصدد .

٣٨ - السيدة اهرنرييتش (الدانمرك) : تكلمت باسم البلدان الشمالية الخمسة فقالت إنها سوف تقصر كلمتها على العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية ، ولاحظت أن من الضروري تحسين الحالة في هذا المجال في العديد من البلدان النامية وإن هذا الأمر لا غنى عنه للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية .

٣٩ - وقالت إن العقد قد سمح بإحراز تقدم هام حيث سمح للعديد من المستفيدين الجدد بالوصول الى مياه الشرب (١,٣ مليون) والى المرافق الصحية (٧٠٠ ٠٠٠) . وقالت إنه قد تم استحداث تكنولوجيات جديدة في هذه المجالات ذات تكلفة معقولة . وقالت إن البرنامج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز دور المرأة في خدمات المياه والمرافق الصحية قد اضطلع بدور هام في هذا المجال . كما أن اليونيسيف قد أسهمت بدرجة كبيرة في جميع هذه الانجازات . وعلى الرغم من ذلك فإن ثلث سكان العالم مازال يفتقر الى المياه الصالحة للشرب بكميات كافية والى المرافق الصحية المناسبة .

٤٠ - وقالت إن البلدان الشمالية توافق بحزم على المبادئ الواردة في إعلان نيودلهي الذي يعطي الأولوية المطلقة لتعميم خدمات توفير المياه والمرافق الصحية من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ نتيجة لتكثيف الأنشطة التي يُضطلع بها على المستوى الوطني والدولي .

(السيدة اهرنريتش ، الدانمرك)

٤١ - وقالت إنه يجب على السلطات العامة على الصعيد الوطني تعزيز الاولوية الممنوحة لهذا القطاع واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين ادارته . كما يجب على هذه السلطات العناية بالمشاكل الناجمة عن الزيادة السريعة للسكان بالإضافة الى تباطؤ النمو الاقتصادي ، وضرورة المشاركة الكاملة لجميع عناصر المجتمع وبخاصة النساء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

٤٢ - أما على المستوى الدولي فيجب زيادة الميزانية المكرسة لهذا القطاع . إن مؤسسات الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بدور حفاز وتنسق الأنشطة والاستراتيجيات العالمية . كما يجب أيضا تعزيز التعاون بين المنظمات والحرص أيضا على أن تشترك المرأة بنشاط في اتخاذ القرارات .

٤٣ - وعلى المستوى العالمي تومي الدول الشمالية بتعزيز الحوار بين جميع الهيئات المتعددة الاطراف والشنائية في إطار آلية التعاون العالمي حتى بعد انتهاء العقد . إن مجلس التعاون يجب ، حتى يتسنى له الاضطلاع بالمهمة المنوطة به ، أن يحصل على الدعم المالي المناسب من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، على أن يستقطع هذا الدعم من الأنشطة الاقل أهمية إذا لزم الامر .

٤٤ - واختتمت ممثلة الدانمرك كلمتها فأشادت بالجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة وأعربت عن أملها في أن تؤكد دول أخرى من جديد ، مثلها في ذلك مثل البلدان الشمالية ، رغبتها في مواصلة العمل على بلوغ أهداف العقد .

٤٥ - السيد لاجيم (ماليزيا) : ذكر بأن وفده قد دعا دائما الى مساعدة الشعب الفلسطيني كما أيد دائما القرارات المتعلقة بهذا الموضوع . إن وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ قد لاحظوا بقلق أن احتلال اسرائيل للأراضي العربية يحرم السكان من سيادتهم على مواردهم الطبيعية ويعرقل بالتالي تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية . إن ماليزيا تضم صوتها للنداء الذي وجهه المجتمع الدولي للرفع الفوري للقيد والعقبات التي تضعها اسرائيل في سبيل تحقيق مشاريع المساعدة التي يظطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى وبخاصة المشاريع المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٣٣٣/٣٩ . إن المصادرات الفلسطينية يجب أن تحظى بالامتيازات التجارية وتستفيد من التدابير التفضيلية الواقعية على أساس شهادات فلسطينية المصدر . وقال إن التقرير الذي سوف يقدمه الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٥٩/١٩٩٠ سيكون هاما في هذا الصدد .

السيد لاجيم ، ماليزيا

٤٦ - وقال إن ماليزيا تتبين أهمية المشاريع الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . ولكن إذا كانت التنمية تقتضي اعتماد سياسات اقتصادية وطنية سليمة فإنها لا يمكن أن تتم في غياب أوضاع دولية مواتية . إن وفد ماليزيا سوف يدرس باهتمام تقرير الأمين العام عن التدابير الواجب اتخاذها على المعيين الوطني والدولي لتشجيع دور المشاريع الخاصة .

٤٧ - ولاحظ بقلق أن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لانتشار جائحة الايدز قد تكون بالغة الخطورة وبخاصة في البلدان ذات الموارد المحدودة في مجال الصحة العامة . وأكد من جديد ضرورة تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية . بيد أن مكافحة الايدز لا يجب أن تتم على حساب أولويات أخرى في مجال الصحة . وقال إن من المهم في هذا المدد أن تنسق هيئات الأمم المتحدة والسلطة العامة والمنظمات الدولية الحكومية جهودها مع جهود منظمة الصحة العالمية لتطبيق الاستراتيجية العالمية لمكافحة الايدز في اطار الفريق الاستشاري المشترك بين المؤسسات .

٤٨ - وفيما يتعلق بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال إن هذا العمل يجب أن يسعى الى تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد اللازمة لبلوغ الاهداف التي حددتها الدول الاعضاء . ومن ثم فإنه يجب الحرص بخاصة على ألا تتم الاصلاحات على حساب البلدان النامية وتفادي الحد بدعوى التوفير من أنشطة الهيئات المكلفة بالدفاع عن مصالح هذه البلدان .

٤٩ - وأضاف قائلاً إنه يجب بغية السماح للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاطلاع بولايتهم بموجب الميثاق زيادة تعزيز التعاون بين جميع مؤسسات المنظومة . إلا أن الاصلاحات لن تكون فعالة على النحو الأمثل إلا إذا التزمت الدول الاعضاء التزاماً حاسماً بدعم تنفيذها . كما أنه من مصلحة الجميع أن تكون الهيئات المسؤولة عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المطلوب لا لحل المشاكل المطروحة فحسب وإنما أيضاً لمواجهة المشاكل التي قد تظهر فيما بعد . وينبغي بشكل خاص في هذا الصدد التنفيذ الكامل لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ .

٥٠ - وأكد فيما يتعلق بمدونة سلوك الشركات عبر الوطنية ، وبعد أن ذكر بالمسائل الأربع الأساسية المتعلقة في اطار المفاوضات ، إنه إذا كان لم يتسن بالفعل التوصل الى الاتفاق بشأن الصيغة النهائية للمدونة ، فإن الغالبية العظمى من الاحكام قد

(السيد لاجيم ، ماليزيا)

قبلت بالفعل . ولا ينبغي بالتالي أن يكون من الصعب التوصل الى حل وسط بشأن الاحكام التي ما زالت معلقة ، وقال إنه يرجو أن يتحقق ذلك في الدورة الحالية للجمعية العامة .

٥١ - وقال إنه يرحب مع الارتياح بتقريرى الامين العام عن الاعمال التحضيرية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا وعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ، اللذين من شأنهما أن يسمحا لهذه القارة بتحقيق الاكتفاء الذاتى الوطنى والاقليمى . وقال إنه يؤيد تقييم منتصف المدة للعقد العالمى للتنمية الثقافية ، ويشيد فى النهاية بنتائج المشاورة العالمية بشأن مياه الشرب والمرافق الصحية للتسعينات التى عقدت مؤخرا فى نيودلهى .

٥٢ - السيد جونز (استراليا) : لاحظ أن جائحة الايدز قد زادت بصورة ملفتة للنظر منذ الدورة السابقة . وقال إن من أكثر جوانب هذا الوباء ايلاما مدى انتشاره بين النساء (ثلث الاشخاص المصابين من النساء) والاطفال . وقال إنه سيكون هناك من بين الثلاثين مليون شخص الذين سيصابون بهذا الوباء حتى نهاية القرن ، ثلاثة ملايين من النساء فى سن الانجاب وعشرة ملايين من الاطفال .

٥٣ - وقال إن استراليا ترى ضرورة القيام بعمل دولى منسق وفعال لمكافحة الايدز . إن القرارات التى اتخذت بتوافق الآراء فى الجمعية العامة وفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد ألقت الضوء على دور منظمة الصحة العالمية فى هذا المجال وساعدتها فى الحصول على دعم ميدانى موسع لانشطتها فى نطاق الاستراتيجية العالمية لمكافحة الايدز . كما أن من المهم الآن تفادى عدم المبالاة بل يجب من منطلق اعلان باريس وقرار منظمة الصحة العالمية 43.10 WHA إيلاء مزيد من الاهتمام لآثار جائحة الايدز على النساء والاطفال .

٥٤ - وقال إن الامر يتعلق بالفعل بمشكلة عالمية وإن كان الايدز سوف تترتب عليه نتائج مؤسفة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية . ولذلك فإن استراليا تؤيد تماما العمل الذى بدأته بوجه خاص منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى بالتعاون مع الهيئات الاخرى المعنية والبلدان المستفيدة . إن هذا التحالف التاريخى بين برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومنظمة الصحة العالمية من شأنه أن يشكل إطارا للتدابير المنسقة والمتكاملة لان من الضرورى الآن إنهاء المرحلة الاولى فى مكافحة الايدز والعمل على تفهم أفضل لآثار هذا الوباء على التنمية ، ومن هنا أهمية

(السيد جونز ، استراليا)

الدراسات التي بدأها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف أو الدراسات التي تنوي هذه المنظمات الاضطلاع بها .

٥٥ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث زاد عدد حالات الايدز زيادة ملحوظة استضافت استراليا مؤتمرا اقليميا بشأن هذه المسألة . فضلا عن ذلك وفي اطار دعم مكافحة هذا المرض أيضا ، سوف تقدم استراليا الموارد المالية والخدمات الاستشارية وتواصل تعاونها مع البلدان الأخرى . وبالإضافة الى ما التزمت به استراليا من تقديم مليوني دولار استرالي للبرنامج العالمي لمكافحة الايدز فإنها سوف تقدم أربعة ملايين دولار استرالي أخرى للبرامج الاقليمية للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ .

٥٦ - وقال إن الكوارث الطبيعية تشكل أيضا سببا من أسباب الآلام التي تعاني منها البشرية والتي تفوق الوصف ، وكذلك من أسباب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة . وتجدر بالملاحظة في هذه السنة الأولى للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية أن من غير الممكن الحيلولة دون وقوع الكوارث الطبيعية وإن كان بالاستطاعة الحد من نتائجها . ويجب الاشارة بالعمل الذي يبذل به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، واستراليا من جانبها تشترك في برنامج التحضير الاقليمي الذي يرمي الى مساعدة البلدان النامية عن طريق تعزيز قدرتها على مواجهة الكوارث الطبيعية .

٥٧ - وقال إن الأمم المتحدة في وضع مثالي بالتاكيد للاضطلاع بدور رائد فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية على مواجهة مشاكل مثل الايدز والكوارث الطبيعية وإن كان عمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي تعرقله الهياكل البالية والاجراءات الثقيلة . وفي الوقت الذي تزداد فيه فعالية الأمم المتحدة في مجال السلم والامن الدوليين نشاهد افتقارا الى التحسن في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . لقد اتخذت بالفعل بعض القرارات في العام الماضي بشأن تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها للأسف لم تؤد الى أية نتائج واقعية . واذا ما أريد للأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة أن تصبح أكثر علاقة بالواقع وجب البدء بتحديد أهداف هذه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمواءمتها مع هذه الأهداف . فينبغي مثلا استطلاع العلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين اللجنتين الثانية والثالثة وكذلك علاقاتهم مع الهيئات الفرعية ، الاونكتاد واللجان الاقليمية . وفي حالة عدم وجود مثل هذه الرؤية الشاملة فإن الطريقة التدريجية المتبعة حتى الآن قد لا تعطي في الواقع أية نتائج هامة . لقد سبق لوفد استراليا أن أكد من قبل أن الهدف من الاملاحات ليس الحد من النفقات وإنما تحقيق نتائج ملموسة وزيادة فعالية البرامج .

٥٨ - السيد تيناي (اسرائيل) : أشار الى الطابع المشجع بشكل عام لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقال إن الدورة التي عقدها المجلس في الصيف قد تمت في جو ايجابي . ويرجع هذا الى التغييرات الهامة التي حدثت في أوروبا الشرقية ، والتي تشيد بها اسرائيل أولا لما ترتب عليها من اتساع نطاق أسرة الدول الديمقراطية وشانيا لأن اليهود السوفيت قد أصبح بوسعهم في النهاية أن يقرروا بحرية تامة الهجرة الى اسرائيل .

٥٩ - وقال إن هناك عاملا ايجابيا آخر وهو أن المجلس قد اعترف بالدور الرئيسي للعامل الانساني في التنمية وبأهمية المشاركة الشعبية وبأهمية التعددية . والواقع أن نقل الموارد والتمويل الدولي لا يكفيان لايجاد تنمية متواصلة وقابلة للاستمرار في البلدان النامية . إن من الضروري كما تبرهن على ذلك الخبرة التي اكتسبتها اسرائيل وبعض البلدان الأخرى أن يتم الاستثمار في الانسان نفسه وايجاد بيئة سياسية - اجتماعية تسمح بمشاركة جميع السكان واندماجهم .

٦٠ - وقال إن الرأي القائل بأن إنعاش النمو والتنمية في البلدان النامية يجب أن يظل الهدف الاول للتعاون الدولي يستحق أيضا أن يشار اليه في التقرير ، وإن كان هذا الرأي قد تأثر بدرجة خطيرة نتيجة لازمة الخليج والارتفاع البالغ في أسعار النفط من جراء هذه الأزمة التي سوف تترتب عليها نتائج عديدة بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط وللإقتصاد العالمي بوجه عام .

٦١ - وقال إن اسرائيل تنضم الى الاقتراحات المُعرب عنها بشأن جدوى عقد اجتماع عاجل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في حالة السوق النفطية تشتبك فيه البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة فالاولى ما زال لديها قدرات انتاجية غير مستغلة أما الثانية فلهيها احتياطات استراتيجية هامة . والواقع أن ارتفاع أسعار النفط يرجع الى عوامل سيكولوجية والى المضاربة لا الى عدم توازن بين العرض والطلب . إن الـ ٤,٥ مليون برميل يوميا التي يفتقر اليها السوق نتيجة توقف ضخ النفط العراقي والكويتي قد استعُض عنها سريعا بزيادة إنتاج بعض البلدان الأخرى . كما تم أيضا التغلب على مشكلة قدرة التكرير . ولذلك فقد يكون من المفيد للغاية عقد اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بل إن مجرد عقد هذا الاجتماع مع اشتراك وتعاون البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة قد يكفي للحد من اتجاهات المضاربة وإشاعة الاستقرار في السوق . ومضى قائلاً إن العديد من الخبراء يرون في الواقع أنه ليس هناك ما يبرر مطلقاً زيادة أسعار النفط كما كانت عليه في السنوات الماضية .

(السيد تيناي ، اسرائيل)

٦٢ - ومضى قائلاً إنه إزاء أهمية وعدد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة الثانية فإن من المؤسف في الواقع أن تضع هذه اللجنة وقتها الثمين حول مسائل تتعلق بالنزاع الاسرائيلي العربي ، ذات طابع سياسي محض . لقد برهنت التجربة على أن قرارات اللجنة الثانية بشأن هذه المسائل بدلا من أن تسهم في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في يهودا والسامرة وقطاع غزة تشجع في الواقع الاتجاهات المتطرفة في العالم العربي وفي المقام الاول اتجاهات منظمة التحرير الفلسطينية والتي ما زالت العقبة الاساسية في سبيل السلم . ومن غير المنطقي إطلاقا الإشارة في اللجنة الثانية الى أعمال العنف التي تسمى "الانتفاضة" والتي أضرت ضررا بالغا بالرفاهة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الاراضي ، إن الوفد السعودي قد ذكر أرقاما ولكن اسرائيل لا توافق على أسباب تدهور الحالة . فضلا عن ذلك هل هناك في الواقع ما يدعو الى تمجيد الانتفاضة التي أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية نفسه انها ليست كفاحا يُخاض للتوصل الى اتفاق أو الى حل سلمي . إن نشاط منظمة التحرير الفلسطينية الذي يقال إنه شوري يهدف الى اقامة دولة فلسطينية على أنقاض اسرائيل حتى وإن تم ذلك على مراحل .

٦٣ - ومضى قائلاً إن النزاع الاسرائيلي العربي (بما في ذلك المشكلة الفلسطينية) على درجة بالغة من التعقد السياسي كما هو معروف لا مجال له في مناقشات اللجنة الثانية . ومن غير المعقول أن يتسنى للجنة الثانية اقتراح أي شيء واقعي أو بنّاء في هذا الصدد حتى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهما من صميم اختصاصها . إن اسرائيل تتمنى إقامة السلم في المنطقة ولا تكف عن العمل في هذا الاتجاه ، كما تبدل على ذلك مبادرتها الاخيرة من أجل السلم . ولكن الى أن يتحقق هذا السلم فإن اسرائيل هي وحدها المسؤولة أدبيا ومن حيث القانون الدولي عن رفاهة السكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة كما أن سياستها هي العمل بجميع الوسائل وبالتعاون مع الهيئات الدولية المعنية لزيادة الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لسكانها . وإلا فكيف تفسر التنمية الملمغة للنظر التي شهدتها هذه الاراضي .

٦٤ - وقال إنه اذا كانت اللجنة الثانية والهيئات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى التابعة للأمم المتحدة تود المشاركة في عملية السلم فإن بوسعها تشجيع أية مبادرة ترمي الى إقامة رابطة ، أو تعاون اقتصادي ولو غير مباشر بين اسرائيل وجيرانها العرب . وربما أمكن بناء السلم انطلاقا من معالم تسهم في رفاهة الجميع - العرب واليهود - في المنطقة . لقد اقترح نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها اقامة مثل هذا التعاون في البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة في ١ تشرين الاول/ اكتوبر .

٦٥ - السيد لطفى (الأردن) : مارس حقه في الرد فأشار الى أن ظروف المعيشة في الأراضي العربية المحتلة قد تحسنت تحسنا كبيرا وفقا لما جاء في بيان ممثل إسرائيل . فإذا كان الأمر كذلك لما يشعر الفلسطينيون بأنهم تعساء ويشورون ضد قوى الاحتلال الاسرائيلية ؟ وكيف نفسر سقوط مئات الشهداء الفلسطينيين ؟ إن هناك خلل إما في الطريقة التي ينظر بها الفلسطينيون والعرب الى الاحتلال الاسرائيلي وإما في التأكيدات الاسرائيلية على نحو ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل الآن . وليس هناك ما يبرر القول بأن ممثل المملكة العربية السعودية قد أعطى أرقاما غير دقيقة . وكان يكفي ممثل إسرائيل الذهاب الى مكتبة الأمم المتحدة والنظر في مئات القرارات التي اتخذت في جميع محافل الأمم المتحدة لشجب السياسة والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة طوال الـ ٢٣ عاما الماضية . وإذا كان صحيحا أن الاحتلال وضم الأراضي العربية والفلسطينية واستغلال الموارد الطبيعية يهدفان الى تحسين ظروف معيشة السكان العرب الاصليين فهذا يعني ميلاد نظرية جديدة للتنمية الاقتصادية هي نظرية التنمية والنمو عن طريق الاحتلال وضم الأراضي واستغلال السكان الاصليين كمورد لليد العاملة الرخيصة . بل إنه قد تنزع بنا نفوسنا الى القول بأن مصلحة جميع البلدان النامية كيما تنمي نفسها وتحسن ظروفها المعيشية أن تدعو إسرائيل لاحتلال أراضيها واستغلالها . وقال إنه لا يريد العودة الى الكلام عن السياسة والممارسات التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ولكنه يلاحظ أن الحقائق اليوم لا تحمل مطلقا على الأمل في مستقبل أفضل .

٦٦ - السيد طيب (المملكة العربية السعودية) : مارس حقه في الرد فلاحظ أن ممثل إسرائيل قال إن اللجنة الثانية ليست بالمحل المناسب للنظر في المسائل السياسية وإن كان قد أبرز هو نفسه الجانب السياسي للمشكلة . أما فيما يتعلق بالأرقام التي قدمها الوفد السعودي فإنها مستخلصة من وثائق الأمم المتحدة وتعكس الحقيقة . وكان من الأفضل ألا يتكلم ممثل إسرائيل في هذه المسألة .

٦٧ - السيد تيناي (إسرائيل) : مارس حقه في الرد فقال إنه إذا كانت الأردن تشكو من وجود إسرائيل في الأراضي فإن هذه الحالة قد فرضت على إسرائيل في حرب ١٩٦٧ . ونظرا الى الاتهامات الموجهة الى إسرائيل فإن أبسط طريقة هي الجلوس الى مائدة المفاوضات ومحاولة حل المشكلة .

٦٨ - الرئيس : أعلن انتهاء المناقشة العامة حول البند ١٢ فيما عدا الفقرات الفرعية (١) و (٢) .